

المجلس البلدي للجماعة الحضرية للعيون

اقتراحات

تتعلق بدور المجلس الجماعي وعلاقته

وكيفية تعايشه ومجلس الجهة من

جهة ومجلس العمالة أو الإقليم من

جهة أخرى وتطلعاته لهذه العلاقة في

أفق الجهوية الموسعة المنشودة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية.
- السادة أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية .
- السادة رؤساء مجالس المدن والجماعات الحضرية والقروية

أيها الحضور الكريم،

بداية السبحوا لي باسمي الخاص ونيابة عن السيد رئيس وجميع أعضاء المجلس البلدي لمدينة العيون وساكنتها قاطبة ، أن نشمن مضامين الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الأمة بتاريخ 03 يناير 2010 ، القاضي بإحداث اللجنة الاستشارية للجهوية الموسعة ، وكذا تنصيب أعضائها وعلى رأسهم الأستاذ عمر عزيمان ، وهي فرصة سانحة لكي نثمنه على الثقة المولوية الكريمة التي حظي بها وذلك لما عرف به من كفاءة وحنكة والتزام بروح المسؤولية العامة في جميع المناصب التي تقلدها ، كما نثني أيضا السادة أعضاء اللجنة على الثقة التي وضعها فيهم صاحب الجلالة نصره الله ، والتي نتم عن تجربتهم الواسعة وكفاءتهم المهنية في تدبير الشأن المحلي.

وفي هذا السياق فإننا نوجه بهذه المبادرة الحميدة الداعية إلى إشراك المجالس الجماعية في إعداد التصور العام لموردج وطني لجهوية متقدمة تشمل كل جهات المملكة وفي عسارتنا الأقاليم الجنوبية المسترجعة.

وكما في خطاب جلالتة حفظه الله بالمناسبة فالمغرب «لا يمكن أن يبقى مكتوف اليدين أمام عرقلة خصوص وحدتنا الترابية للمسار الأُمِّي لإيجاد حل سياسي وتوافقي للتراع المفتعل حولها ، على أساس مبادرتنا للحكم الذاتي الخاصة بالصحراء المغربية » انتهى كلام جلالة الملك.

وفي هذا الإطار فإننا نعتبر أن الجهوية الموسعة ستساهم بالتأكيد في حل وطني لقضية الصحراء ، وسيمكن سكان الجهة من تدبير شؤونهم الجهوية بأنفسهم وهي بذلك تتقاطع بشكل كبير مع روح الحكم الذاتي وغاياته.

أما فيما يتعلق بدور المجلس الجماعي وعلاقته وكيفية تعايشه ومجلس الجهة من جهة ومجلس العمالة أو الإقليم من جهة أخرى في إطار النظام الحالي للامركزية وتطلعاتنا لهذه العلاقة في أفق الجهوية الموسعة المنشودة كما جاء في رسالتكم ، فسندعمها لكم الآن في تقرير مفصل مكتوب.

والسلام عليكم

تقديم :

أصبحت الجهوية من أبرز السمات التي تميز الأنظمة السياسية والإدارية الديمقراطية المعاصرة، وهي شكل جد متطور لنظام اللامركزية التي تنهجها الدول البسيطة والتي تقل من حيث الصلاحيات المخولة للنظام الفيدرالي ، فهي وسيلة مثلى لإشراك الساكنة في تدبير شؤونها من خلال مؤسسات محلية تحظى بصلاحيات وإمكانيات مادية دون المس بسيادة الدولة ووحدها. وهي وان كانت لها مجموعة من المقومات والشروط المتعارف عليها عالميا، فان تطبيقاتها تتخذ أشكالا متباينة تبعا لخصوصيات الدول كما تنطوي أيضا على خلفيات متعددة ، ففي التجربة الجهوية الأولى، التي عكسها ظهير يونيو، 1971 أحدثت سبع جهات اقتصادية كان الهدف منها خلق نوع من التناغم والتوازن التنموي بين جميع أنحاء المغرب، ودفع عدم فعالية هذه التجربة إلى الارتقاء بالجهة إلى مستوى الجماعة المحلية بمقتضى دستوري 1992 و 1996، وانطلاقا من هذه المعطيات أصبح عدد الجهات (16 جهة) منظمة بإطار قانوني جديد قانون تنظيم الجهات رقم 96.47 بتاريخ 02 أبريل 1997.

غير أن النظام الجديد لم يتسكن بدوره من نحو تناقضات التقسيم الجهوي السابق واختلالاته، سواء تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو تلك المتعلقة بدعم اللامركزية والديمقراطية المحلية .

وعليه فان التخطيط للجهوية الموسعة يستلزم تشخيصا دقيقا للمؤهلات والمعوقات الطبيعية والمادية والمالية والبشرية وغيرها لكل الجهات الحالية لتتلو هذه المرحلة مرحلة مواءمة أي مرحلة دمج أو توسيع، في إطار تضامني وتآزري وتكاملي.

وجاء الخطاب الملكي السامي بتاريخ 03 يناير 2010 بمفهوم وتصور جديدين للجهوية ينبنيان على مجموعة من الأسس المرتبطة بالوحدة وثوابت الدول والتضامن بين الجهات والتناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانيات ثم اللاتمركز الواسع ضمن حكاماة ترايبية ناجعة.

المحور الأول دور المجلس الجماعي وعلاقته وكيفية تعايشه مع مجلس الجهة ومجلس

العمالة في إطار النظام الحالي اللامركزية

- مميزات نظام العلاقة الحالي :

من خلال النظام الحالي نلاحظ أن الجهات لها توجه اقتصادي محض يتمثل بالأساس في دعم الاقتصاد المحلي وتشجيع الاستثمار والمساهمة في انجاز مشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة على الصعيد الجهوي.

- في حين تتميز العمالات والأقاليم بدورها التنموي خاصة على مستوى العالم القروي من خلال انجاز البنيات التحتية ذات الفائدة المشتركة بين الجماعات القروية..

- في حين تتركز تدخلات الجماعات الحضرية والقروية في انجاز المشاريع وتجهيزات القرب وأداء الخدمات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين.

-إن الجماعات الحضرية والقروية تعتبر النواة الصلبة التي تتمحور حولها كل المنجزات التنموية التي يتم تحقيقها عموديا وأفقيا.

-إن تفصيل اختصاصات الجماعات المحلية الثلاث عن النحو المبين أعلاه يبرز مجموعة من الاختصاصات المتشابهة التي يصعب معها تدقيق ما يعود لكل وحدة من تلك الوحدات المحلية من اختصاصات وتتحدد أهم هذه الاختصاصات المتشابهة فيما يلي :

- القيام بجميع الأعمال اللازمة والكفيلة بتحفيز وإنعاش وتشجيع الاستثمارات
- المحافظة على الخصوصيات المعمارية المحلية.
- انجاز برامج الإسكان وإعادة هيكلة النسيج الحضري والسكن غير اللائق .
- اتخاذ جميع التدابير الرامية إلى حماية البيئة والمحافظة عليها.
- المحافظة على المواقع الطبيعية والتراث التاريخي والثقافي والفني وإعادة تأهيلها.
- القيام بجميع الأعمال اللازمة لإنعاش الرياضة والثقافة والعمل الاجتماعي.

- القيام بكل أعمال التضامن الاجتماعي وكل عمل ذي طابع إنساني وإحساني.

- فهذا التشابه في الاختصاصات لا يعد عائقا في حد ذاته مادامت العملية التنموية الشاملة والمندمجة تتم في وجدود تنسيق وتكامل في الرؤى والتدخلات عندها لا تكون هذه الاختصاصات عائقا أمام كل تقدم.

-ومن أجل احتواء كل الصعوبات الناتجة عن انجاز المشاريع والمنجزات المتشابهة من طرف الجماعات المحلية لا بد من وضع حد للازدواجية في انجازها وفي التمويلات المتعلقة بها وكذا ترشيد وعقلنة النفقات التي تتطلبها .

أعطى المشرع آليات للتعاون والشراكة في غاية الأهمية بين الجماعات المحلية المختلفة، حيث فتح لها المجال لإبرام اتفاقيات عمودية وأفقية مع الجماعات الأخرى من أجل إنجازات مشروع ذي فائدة مشتركة.

نحول القانون كذلك للجماعات المختلفة صلاحية إحداث مجموعة للجماعات الحضرية والقروية أو مجموعات للجماعات المحلية.

في حال العمل بهذه الآليات القانونية سوف تساهم في تحقيق نوع من التكامل والانسجام والتنسيق في انجاز المشاريع والتجهيزات المتشابهة.

ويتميز على الجماعات المحلية تفعيل هذه الآليات القانونية من أجل تحقيق الأهداف

المتوخاة.

إن التعاون والشراكة بين الجماعات المحلية يعد ضرورة محلية ليس فقط بالنسبة للاختصاصات المتشابهة بل كذلك بالنسبة لباقي الاختصاصات الأخرى. لأجل انجاز المشاريع التنموية الموكولة للجماعات المحلية لا بد من وضع آليات للتنسيق والتتبع على المستويات (الجهوي الإقليمي والمحلي)

عوائق النظام الحالي :

من بين العوائق التي تعترض تطوير اللامركزية الجهوية وعلاقتها بالجماعات الأخرى.

* الحدود الكامنة في قانون الجهة :

- عدم إصدار النصوص التنظيمية والتنفيذية والتكميلية لقانون الجهة.

-عدم توفير الإمكانيات والوسائل البشرية والمادية.

-عدم التوازن في الاختصاصات بين مجلس الجهة وسلطة الوصاية.

* الحدود التي ترجع إلى التنظيم الإداري :

- عدم إعادة النظر في الاعتبارات المتبعة والمعمول بها في التقسيم الجهوي.

-عدم وجود سياسة محكمة في عدم التركيز الإداري.

المحور الثاني : دور المجلس الجماعي وعلاقته وكيفية تعايشه مع مجلس الجهة ومجلس

العمالة في أفق الجهوية الموسعة :

-لتحقيق هذا الهدف لا بد من اعتماد مقاربة شاملة لتحديث المنظومة القانونية والرقمي بالجهة لتصبح مؤسسة دستورية حقيقية.

أولا : إعادة النظر في النصوص الدستورية

ثانيا : مراجعة النظام الانتخابي.

ثالثا : اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات، وتفاذي تداخل الاختصاصات أو تضاربها، بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات.

رابعا : ضرورة اعتماد استقلالية ملائمة فيما يخص :

- الإمكانات المادية

- الإمكانات البشرية

- ظروف العمل

- علاقة الجهة بالسلطة المركزية

- توسيع اختصاصات الجهات التنفيذية والتنموية.

لا بد من إرسال قواعدها هجرية ناضجة وفعالة كفيلة بدعم وترسيخ الديمقراطية المحلية.

تحويل الجهات صلاحيات وازنة و توفير الإمكانات اللازمة لبلورة تدبير ميداني

ناحل وناجح.

إقرار جهوية موسعة قادرة على توفير هامش من السلط والاستقلالية للساكنة من خلال أجهزة منتخبة.

إن الديمقراطية المحلية هي بوابة لتفعيل الديمقراطية وطينا وهي كفيلة باسترجاع ثقة المواطن في مختلف المؤسسات السياسية.

التقليص من أوجه ومجالات الوصاية والرقابة التي تمارسها السلطات المركزية على الجهات وعلى تصرفها وقراراتها وعلى ميزانيتها وبرامجها ومشاريعها التنموية..

لا يمكن تصور نظام جهوي فعلي دون ضبط العلاقة مع السلطة المركزية وحصرها في مراقبة احترام القانون وفق آليات واضحة ، تحفظ استقلالية التدبير الجهوي وتضمن تطبيق القانون ،ومن أجل تحقيق جهوية متقدمة لا بد من اعتماد العديد من الإصلاحات على مستوى كل من :

- إصلاح نظام اللامركزية.
 - إصلاح نظام اللاتركيز.
 - إصلاح نمط تدبير المالية العمومية.
 - إعادة هيكلة بعض الإدارات المركزية ذات الصلة.
 - إصلاح النظام المؤسسي للجهة ونظام الاقتراع المؤسس له.
 - إصلاح قانون الأحزاب.
 - منح الجهة صلاحية الأمر بالصرف .
- هناك عدة عوامل ساهمت في الإنخفاقات الذي عرفها النظام الجهوي الحالي منها :
- عدم تفعيل الآليات القانونية التي يتضمنها القانون الحالي.

- الاكراهات المرتبطة بتحديد المجال التراي.
- التأثيرات السلبية لطريقة انتخاب المجالس الجهوية.
- غياب هيكلية تسمح للجهة بالقيام بالأدوار المنوطة بها.
- معضلة التمويل.
- غموض العلاقة واختلالها بين الجهة والمستويات الترايية الأخرى.
- غياب مخططات تنموية واضحة.